تعارض آراء ابن مالكٍ في الألفيّة والتسهيل وشرحه

بدر بن محمّد بن عبّاد الجابريّ
الأستاذ المساعد بقسم اللُّغويّات
كليّة اللُّغة العربيّة ـ الجامعة الإسلاميّة ـ المدينة المنوّرة

الحمد لله وليِّ الحمد ومستحقِّه، والصلاة والسلام على من لا نبيّ بعده نبيِّنا محمّدٍ، وآله وصحبه، ومن تبعه بإحسانٍ إلى يوم الدين، وبعد:

فإنّ الناظر في النحو العربيِّ يجد فيه عدّة ظواهر تستحقُّ أن تُدرس، ويُسلَّط عليها الضوء.

ومن هذه الظواهر: ظاهرة تعدُّدِ الآراء والأقوال للنحويِّ في مسألةٍ بعينها(١)، وقد برز في هذا الجانب عددٌ من النحاة ممّن اشتهروا بتعدُّد القول، منهم:

الأخفش (سعيد بن مسعدة)، والذي يقول عنه الفارسي ـ في ما نقله ابن جنيّ ـ: «مذاهب أبي الحسن كثيرةٌ»(٢).

وممّن سُجِّلت هذه الظاهرة عنده الإمام ابن مالكٍ (رحمه الله)، فهذا العَلَمُ من خلال مصنفّاته تباينت آراؤه، وتعارضت أقواله في عدّة مسائل، ولذا فقد عزمت على دراسة هذه الظاهرة عند هذا الإمام.

ولكون هذه الظاهرة عند ابن مالكٍ ممّا يمكن معالجته من عدة جوانب، بل لا أبالغ إذا قلت: إنه يمكن أن تُجعل عنوان أطروحةٍ علميّةٍ عن هذا العَلم؛و بناءً عليه فإنّ هذا البحث سيحاول الإجابة عن تساؤلين محدّدين، هما:

أوّلاً: ما المسائل النحويّة التي تعارض فيها رأي ابن مالكٍ في كتبه: "الألفيّة" و"التسهيل" و"شرحه"؟.

ثانيًا: ما توجيه هذا التعارض؟ وما تعليله؟.

وقد جعلت هذا البحث في مقدِّمةٍ، وتمهيدٍ، وفصلين، وخاتمةٍ على النحو التالي:

المقدِّمة، وفيها: فكرة الموضوع، وخطّته، ومنهج البحث.

التمهيد، وفيه: أ – أسماء بعض من تعارضت بعض أقوالهم قبل ابن مالكٍ.

---

(١) كنت أرغب تسجيل هذه الظاهرة كاطروحة علميّة لمرحلة الدكتوراه، ولكن لم يُقدَرْ لي ذلك.

(٢) الخصائص ١ / ٢٠٦.

ب – بعض العلماء الذين نبّهوا على تعارض أقوال ابن مالكٍ، وأنواع التعارض عنده.

الفصل الأوّل: مسائل التعارض عند ابن مالكٍ.

وفيه عرض المسائل التي وقف عليها البحث ممّا وجد فيها تعارضًا لا يمكن الجواب عنه، وقد تضمنتها ستة مباحث، هي:

المبحث الأول: المعارف.

المبحث الثاني: المرفوعات.

المبحث الثالث: المنصوبات.

المبحث الرابع: المجرورات.

المبحث الخامس: التوابع.

المبحث السادس: النداء.

الفصل الثاني: توجيه التعارض، وتعليله.

وفيه توجيه وتعليل التعارض الواقع عند مجتهدي الشريعة، وأيمّة اللغة، وابن مالكٍ من وجهة نظر الشاطبيٍّ، ومن ثَمَّ توجيه التعارض عند ابن مالكٍ وتعليله تأصيلاً وتأريخًا.

وفيه أربعة مباحث، هي:

المبحث الأول: توجيه الأصوليِّين.

المبحث الثاني: توجيه ابن جنِّي.

المبحث الثالث: توجيه الشاطبيٍّ للتعارض عند ابن مالكٍ.

المبحث الرابع: توجيه التعارض عند ابن مالكٍ وتعليله تأصيلٌ وتأريخٌ.

الخاتمة، وفيها: نتائج البحث.

يلي ذلك فهرس المصادر والمراجع.

منهجي في البحث:

سرت في هذا البحث وفق المنهج الوصفيِّ التحليليِّ، وقد قمت بمقارنةٍ بين اختيارات ابن مالكٍ النحويّة في كتبه: "الألفيّة" و"التسهيل" و"شرحه"؛ وذلك لشهرتها، ولكونها خلاصة الفكر النحويِّ عند ابن مالكٍ، بالإضافة لكونها من آخر ما صنّف.

وسيأتي (بمشيئة الله) الإفصاح عن هذا، وعن مدى تغيّر الفكر النحويِّ عند ابن مالكٍ في كتبه تلك في الفصل الأخير من هذا البحث.

وقد أفدت من إشارات ونصوص الإمام الشاطبيِّ التي نثرها في شرحه للألفيّة :المقاصد الشافية، والذي عُني فيه من جملة ما عُني بتسليط الضوء على هذا الجانب عند ابن مالكٍ.

ولم أعرض في هذا البحث إلاّ ما ثبت فيه التعارض بشكلٍ قاطعٍ، وممّا لا يُمكن عنه الجواب، وهو ما يُمكن تسميته: " التعارض المُحقَّق ".

وقد قمت بجمع المسائل، ثم ترتيبها وفق ترتيب ابن مالكٍ لألفيّته ذاكرًا قبل كلِّ مسألةٍ بابها.

كما صدَرت كلّ مسألةٍ برقمٍ خاصٍّ بها، يليه عنوانها، ثم نقلت رأيَي ابن مالكٍ المتعارضَين في المسألة، مبتدئًا برأيه في التسهيل أو شرحه، ومثنِّيًا برأيه في الألفيّة، ناقلاً للنصوص غالبًا، معضِّدًا بنقل نصِّ الشاطبيِّ في بيان موضع التعارض، وذلك عند تصريحه به.

وأحب أن أُذكِّر بأنّ هذا البحث غير معنِّيٍّ بدراسة المسائل محلِّ التعارض، أو استيفاء الأقوال فيها، وإنّما سيقف البحث عند إيراد هذه المسائل، وإثبات التعارض من كلام ابن مالكٍ في كتبه محلّ هذا البحث، ومن ثَمّ تعليل هذا التعارض، ومحاولة إماطة اللثام عن سببه.

ويستثنى ممّا تقدّم ما إذا وُجد جوابٌ عن التعارض الوارد، فإنّ البحث سيورد الجواب والردّ عليه.

والله أسأل أن يُعين ويُسدِّد، ويأخذ بأيدينا لما فيه الصواب، وأن يهدينا لما اختُلف فيه من الحقّ بإذنه، إنّه وليُّ ذلك والقادر عليه.

التمهيد:

أ – أسماء بعض من تعارضت بعض أقوالهم قبل ابن مالكٍ.

تعارض الأقوال ظاهرةٌ موجودةٌ في النحو العربي قبل ابن مالكٍ، وممّن تنبّه لها ابن جنيٍّ، وقد عرض لمسألة التعارض عند بعض المتقدِّمين والسابقين عليه، ولتوجيهها في كتابه الذي وافق اسمه مسمّاه: "الخصائص"؛ في الباب الذي عقده بعنوان »: بابٌ في اللفظين على المعنى الواحد يردان عن العالم متضادّين«(١).

وكان ممّن أوردهم ابن جنيٍّ ممّن وجد عندهم تعارضًا في الأقوال:

١ – سيبويه(٢).

٢ – الأخفش، وقال عنه ابن جنيّ:

« وقد كان أبو الحسن ركّابًا لهذا الثبج آخذًا به غير محتشمٍ منه، وأكثر كلامه في عامّة كتبه عليه »(٣).

٣ – المبرِّد(٤).

٤ – أبو عليٍّ الفارسيُّ(٥).

وهناك غيرهم ممّن نقلت بعض المصادر تعارضًا عنهم، وهم من متقدِّمي النحويِّين،

(١) الخصائص ١ / ٢٠٠. وينظر: إشارته للتعارض في ٢ / ٤٩١.

(٢) ينظر: السابق ١ / ٢٠٠ – ٢٠٤.

(٣) السابق ١ / ٢٠٥.

(٤) ينظر: السابق ١ / ٢٠٦.

(٥) ينظر: السابق ١ / ٢٠٦ و٢٠٧.

ومنهم على سبيل المثال: يونس بن حبيب[١]، والكسائيُّ، والفرّاء[٢]، والجرميُّ[٣].

ب - بعض العلماء الذين نبّهوا على تعارض أقوال ابن مالكٍ، وأنواع التعارض عنده.

لفتت ظاهرة التعارض عند ابن مالكٍ نظر عدد من النحاة الذين شرحوا كتبه، ومنهم: أبو حيّان الأندلسيُّ[٤]، والمراديُّ[٥]، وابن عقيلٍ[٦]، والسيوطيُّ[٧]، والأشمونيُّ[٨].

ولا تعدو كتابات هؤلاء إشارة عابرة، وهمسات خافتة لا تفصح عن كُنْهِ هذه الظاهرة، ولا تكشف أبعادها.

وأمّا فارس بيان هذه الظاهرة، وتسليط الضوء عليها، فهو الإمام الشاطبيُّ (رحمه الله) في شرحه الموسوعيِّ: المقاصد الشافية.

على أنّ ماعرضه الإمام الشاطبيُّ في هذا الجانب يمكن تقسيمه - من وجهة نظر الباحث - إلى أربعة أقسامٍ:

الأوّل: ماثبت فيه التعارض ممّا لا يُمكن عنه الجواب.

وهو ما سيتناوله وسيُفصح عنه هذا البحث عرضًا وتوجيهًا وتعليلاً.

وهذا القسم يظهر بجلاء تطوّر الفكر النحويِّ عند ابن مالك من خلال مصنفاته.

الثاني: ما كان عن التعارض فيه جواب[٩].

وهو جوابٌ نحويٌّ غالبًا يتعلّق بالتوفيق بين قولَي ابن مالكٍ المتعارضين من خلال الإلمام بالصناعة النحويّة عامةً، والفكر النحويِّ عند ابن مالكٍ خاصةً، ويتمثّل هذا

(١) ينظر: الارتشاف ٢ / ٧٨٢.

(٢) ينظر: السابق ٤ / ٢١٤٣ و٢١٤٤.

(٣) ينظر: الأصول ١ / ١٢٥، وإصلاح الخلل ص ٢٠٨.

(٤) ينظر: منهج السالك ص ٢٨٩ و٢٩٠، والتذييل والتكميل ٢ / ٢٣٨.

(٥) ينظر: توضيح المقاصد ١ / ١٤٥.

(٦) ينظر: شرح ابن عقيلٍ ١ / ١٩٥، والمساعد ١ / ١٠٨.

(٧) ينظر: البهجة المرضيّة ص ١٥٥ و١٥٩، والنكت ١ / ١٧١ و٢١٩، والهمع ١ / ٢٢١.

(٨) ينظر: شرح الأشمونيِّ ١ / ١٨٤.

(٩) ينظر: المقاصد الشافية ١ / ٣٤٩ - ٣٥٢، و٣ / ٤١٥.

الجانب في معرفة مراده من ألفاظه التي يختارها، والأمثلة التي يوردها في حدوده وتعريفاته، أو في عرضه المسائل، أو اختياراته، ممّا يمكن بواسطته التوصُّل إلى الجواب المقنع عن التعارض الحاصل.

الثالث: ما كان التعارض فيه ناتجًا عن الإطلاق والتقييد(١).

والفرق بين هذا القسم وسابقه أنّ سبب التعارض في هذا القسم هو إطلاق ابن مالكٍ القول في كتاب وتقييده له في كتاب آخر؛ فلا يمكن الجواب عن هذا إلا أن يُقال: إنّ ابن مالك أطلق القول هنا وقيّده هنالك؛ إما لضيق مقام النظم حيث لم يسعفه بتقييد المحدود كما حدّه في التسهيل، أو عدم الاحتراز من بعض المحترزات، أو لتعليقه بقيّة الأحكام والشروط بإيراده المثال أو الأمثلة.

ويمكن أن يُجعل هذا القسم مندرجًا تحت: ما كان عنه جوابٌ؛ فتكون القسمة ثلاثيّةً، ولكنّي آثرت الفصل بين هذين القسمين لاختلاف الجواب فيهما، إذ لا يمكن أن يُعدّ الجواب النحويُّ عن التعارض في القولين مساويًا للجواب غير النحويِّ المتمثِّل في الجواب بالإطلاق والتقييد، وإن كانا يشتركان في مطلق كونهما جوابًا.

الرابع: ما كان التعارض فيه احتمالاً، وليس بنصٍّ(٢).

والفرق بين هذا القسم وغيره من الأقسام أنّ التعارض هنا هو نتيجة احتمال قول ابن مالكٍ في أحد كتبه معارضة قولٍ له في كتاب آخر.

وليس هذا التعارض نصًّا، ولا يمكن القطع به؛ فلا يمكن أن يُعدّ هذا من التعارض المحقّق، بل هو تعارض ظنِّيٌّ؛ لعدم اعتماده على منطوق نصوص ابن مالكٍ.

وهو على كلِّ حالٍ جهدٌ من الشاطبيِّ جدٌّ مشكور، وعملٌ مبدعٌ غير منكورٍ.

---

(١) ينظر: المقاصد الشافية ١ / ٤٩، و٣ / ٣٤٥ و٣٤٦.

(٢) ينظر: السابق ٢ / ٤٣٠، و٣ / ٦١٧.

الفصل الأول: مسائل التعارض عند ابن مالكٍ

المبحث الأول: المعارف.

المطلب الأول: الضمير.

المسألة الأولى: المختار في ثاني ضميري النصب في "خلتنيه" و"خلتكه".

اختار ابن مالكٍ في التسهيل الانفصال في ثاني ضميري النصب في "خلتنيه" و"خلتكه" حيث يقول: «ويُختار اتصال نحو: هاء "أعطيتكه"، وانفصال الآخر من نحو: فراقيها، ومنعكها، و"خلتكه"»(١).

واختار في الألفيّة الاتصال حيث يقول(٢):

وَصِلْ أَوِ افْصِلْ هَاءَ سَلْنِيهِ وَمَا ... أَشْبَهَهُ فِي كُنْتُهُ الْخُلْفُ انْتَمَى

كَـذَاكَ خِـلْتَنِيـهِ وَ اتِّـصَالاً ... أَخْتَارُ، غَيْرِي اخْتَارَ الانْفِصَالا

وهو في القول الأوّل موافقٌ لسيبويه(٣) «والجمهور»(٤)، وفي القول الثاني مخالفٌ له.

وقد عرض الشاطبيُّ للمسألة، ونصّ على أنّ ابن مالكٍ في الألفيّة اختار «خلاف ما ذهب إليه في التسهيل»(٥)، ثُمّ أفاض في مناقشتها(٦).

والقولان هنا كما يظهر لا يمكن الجمع بينهما، وهما قولان متعارضان، ولعلّ منشأ التعارض وسببه هو اعتماد ابن مالكٍ على أدلّةٍ(٧) ظهرت له أدّت إلى قوله بخلاف قول الجمهور في المسألة.

(١) التسهيل ص ٢٧.

(٢) الألفيّة ص ٨.

(٣) ينظر: الكتاب ٢ / ٣٦٥.

(٤) المقاصد الشافية ١ / ٣٠٥ و٣٠٦.

(٥) السابق ١ / ٣٠٢.

(٦) ينظر: السابق ١ / ٣٠٠ - ٣١٦.

(٧) ينظر: شرح التسهيل ١ / ١٥٢ - ١٥٥.

المطلب الثاني: المعرّف بأداة التعريف.

المسألة الثانية: حرف التعريف.

نصّ ابن مالكٍ في التسهيل على أنّ حرف التعريف هو" أل" بكمالها حيث يقول: «وهي أل، لا اللاّم وحدها، وفاقًا للخليل وسيبويه، وقد تخلفها " أم "، وليست الهمزة زائدة، خلافًا لسيبويه»(١).

وجوّز في الألفيّة كون المعرِّف "أل" بكمالها أو "اللام" حيث يقول(٢):

أَلْ حَرْفُ تَعْرِيْفٍ أَوِ اللاَّمُ فَقَطْ فَنَمَطٌ عَرَّفْتَ قُلْ فِيْهِ النَّمَطْ

قال الشاطبي بعد إيراده لتخيير ابن مالكٍ في القولين: «ومذهب الناظم في غير هذا الكتاب هو ما نُسب إلى سيبويه والخليل، ويُشعر أنّه ذهب إلى ذلك هنا تعبيره عنه بـ"أل" لا "بالألف واللام" ولا بـ"اللام" كما يُعبِّر عنه غيره، وتقديمه له حيث قال: " أل حرف تعريف"، وتأخير المذهب الآخر، وإنّما ساق ذلك مساق التخيير لتنظر أنت في مدارك القولين»(٣).

وهذا الاعتذار ـ على وجاهته ـ لا يُخرج المسألة عن كونها من مسائل التعارض؛ فيُقال: مذهب ابن مالكٍ في التسهيل أنّ حرف التعريف هو" أل"، وأمّا في الألفيّة فقد خيّر(٤) بين كونها "أل" بكمالها، أو "اللاّم" فقط.

وإن كان مختاره في الأبواب الأخرى هو أن " أل " هي حرف التعريف حيث يقول قبل المعرّف بأداة التعريف، وتحديداً في الكلام وما يتألف منه(٥):

بِالجَرِّ والتَّنْوِينِ وَالنِّدَا وَأَلْ وَ مُسْنَدٍ لِلاسْمِ تَمْيِيزٌ حَصَلْ

(١) التسهيل ص ٤٢.

(٢) الألفيّة ص ١٢.

(٣) المقاصد الشافية ١ / ٥٥١.

(٤) ينظر: السابق ٨ / ٥٠٨ و٥٠٩.

(٥) ص ٤.

ويقول في النكرة والمعرفة[١]:

نَكِرَةٌ قَابِلُ أَلْ مُؤَثِّرًا أَوْ وَاقِعٌ مَوْقِعَ مَا قَدْ ذُكِرَا

ويقول عقب المعرف بأداة التعريف وتحديدًا في الإضافة[٢]:

وَوَصْلُ أَلْ بِذَا الْمُضَافِ مُغْتَفَرْ إِنْ وُصِلَتْ بِالثَّانِي كَالْجَعْدِ الشَّعَرْ

ويقول في إعمال اسم الفاعل[٣]:

وَإِنْ يَكُنْ صِلَةَ "أَلْ" فَفِي الْمُضِي وَغَيْرِهِ إِعْمَالُهُ قَدِ ارْتُضِي

ويقول في نعم وبئس وما جرى مجراهما[٤]:

مُقَارِنَيْ أَلْ أَوْ مُضَافَيْنِ لِمَا قَارَنَهَا كَنِعْمَ عُقْبَى الْكُرَمَا

ويقول في أفعل التفضيل[٥]:

وَتِلْوُ أَلْ طِبْقٌ وَمَا لِمَعْرِفَهْ أُضِيفَ ذُو وَجْهَيْنِ عَنْ ذِي مَعْرِفَهْ

يقول في النداء[٦]:

وَبِاضْطِرَارٍ خُصَّ جَمْعُ يَا وَ أَلْ إِلاَّ مَعَ اللهِ وَمَحْكِي الْجُمَلْ

ويقول في الفصل الذي عقده لتوابع المنادى[٧]:

تَابِعَ ذِي الضَّمِّ الْمُضَافَ دُونَ أَلْ أَلْزِمْهُ نَصْبًا كَأَزَيْدُ ذَا الْحِيَلْ

وهذا الصنيع من ابن مالكٍ هو الذي حدا بالمكوديِّ أن يقول: «وهي عبارة الناظم في هذا النظم»[٨].

(١) ص ٧.

(٢) ص ٣٦.

(٣) ص ٣٩.

(٤) ص ٤٤.

(٥) ص ٤٥.

(٦) ص ٥٢.

(٧) ص ٥٢.

(٨) شرح المكوديّ ص ٤٢.

وهذه المسألة تظهر بجلاء مدى تطوُّر الفكر النحويِّ عند ابن مالكٍ فهو في كتاب واحد وهو الألفيّة يقول بالرأيين في الباب الذي عقده مخصوصًا لمناقشة مسائل المعرّف بالأداة، وإن كان مختاره(١) هو أنّ حرف التعريف هو أل بكمالها كما صرّح به في التسهيل، وهو نفسه قد استعمله في الألفيّة كما تقدّم آنفًا.

والذي يظهر أنّ ابن مالكٍ لمّا رأى اشتهار القول بأنّ حرف التعريف هو اللاّم لم يُرِدْ أن يُخالف المشهور فجوّز القولين في الألفيّة، وقدّم ما هو المختار عنده، وأمّا في التسهيل فقد حسم الخلاف، واستقر رأيه على ما يعتقد صحته، وهو كون حرف التعريف ثنائيًّا؛ أي: أل بكمالها.

المسألة الثالثة: نوع "أل" في "النعمان"، وهل يجوز حذفها ؟.

جعل ابن مالكٍ في شرح التسهيل "أل" في النعمان(٢) ممّا قارنت "أل" نقله؛ فلا يجوز تجرُّده منها حيث يقول: «ويشارك ذا الغلبة المصاحب للأداة فيما نُسب إليه ما قارنت الأداة نقله كالنضر والنعمان، أو ارتجاله كالسموأل واليسع؛ فلا يُجرّد هذان النوعان ...»(٣).

وأمّا في الألفيّة فقد جعل "أل" فيه داخلةً للمح الأصل؛ فيجوز فيه تجرُّده منها حيث يقول(٤):

وَبَعْـضُ الأَعْلامِ عَلَيْهِ دَخَلا ... لِلَمْحِ مَا قَدْ كَانَ عَنْهُ نُقِلا
كَالْفَضْلِ وَالحَارِثِ وَ النُّعْمَانِ ... فَذِكْرُ ذَا وَ حَذْفُهُ سِيَّانِ

قال الشاطبيُّ عند شرحه لهذا الموضع، وعقب إيراده نصّ شرح التسهيل الآنف مصرِّحًا بالتعارض: «وهذا مناقضٌ لما نصّ عليه في نظمه هذا، فأحد الموضعين غير

(١) ينظر: البهجة المرضيّة ص ٨٧.

(٢) هو من أسماء الدم، ونبت أحمر يشبه الدم، وقد سمّت به العرب. ينظر: اللسان ١٤ / ٢١٤ (نعم).

(٣) شرح التسهيل ١ / ١٧٦.

(٤) الألفيّة ص١٢.

صحيحٍ، إمّا كلامه هنا أو في الشرح، إذ لا يستقيم أن يصحّا معًا؛ لأنّهما حكمان متناقضان على شيءٍ بعينه »(١).

وقال في الإجابة عنه: « ... إنّي لا أحقِّق الآن أيّ الوجهين هو الجاري على كلام العرب، فإليك النظر في ذلك »(٢).

وقد تنبّه بعض شرّاح الألفية قبل الشاطبي وبعده إلى هذا التعارض، ولكنهم أيضًا اقتصروا على تبيينه فحسب يقول المرادي: « تنبيه: اعلم أنّ في تمثيله بالنعمان نظر؛ لأنّه مثل به في شرح التسهيل لما قارنت الأداة نقله، وعلى هذا فالأداة فيه لازمة، وإذا كانت للمح لم تكن لازمة.

وقوله: فذكر ذا وحذفه سيّان يعني أنّ أل في ذلك ليست للتعريف فحذفها لا يخلُّ به، فذكر أل وحذفها سيّان... »(٣).

ولخّصه الأشمونيّ قائلاً: « تنبيهٌ: في تمثيله بالنعمان نظرٌ؛ لأنّه مثّل به في شرح التسهيل لما قارنت الأداة فيه نقله، وعلى هذا فالأداة فيه لازمةٌ، والتي للمح الأصل ليست لازمةً »(٤).

وقد نصّ أبو حيّانٍ على أنّ "النعمان" « ليست "أل" فيه للمح الصفة؛ لأنّه ليس بصفةٍ في الأصل، ولا ممّا يُوصف به كالفضل؛ فـ"أل" فيه زائدةٌ مثلها في "اللاّت" »(٥).

وجعلها ابن هشامٍ(٦) زائدةً لازمةً، وعلّق عليه الشمنّيُّ قائلاً: « وتمثيل المصنِّف بالنعمان لما قارنت "أل" فيه لنقله موافقٌ لتمثيل ابن مالكٍ به في شرح التسهيل

(١) المقاصد الشافية ١ / ٥٧٦.
(٢) السابق ١ / ٥٧٩.
(٣) توضيح المقاصد ١ / ٢٦٦.
(٤) شرح الأشمونيّ ١ / ١٨٤.
(٥) ينظر: منهج السالك ص ٣٤.
(٦) ينظر: المغني ص ٧٤.

لذلك، وقد اعْتُرِضَ عليه بأنّه مثّل به في الخلاصة لما "أل" فيه للمح أصله، وهو ما نُقل عنه مجرّدًا من "أل".

وجوابه: أنّ المُمثّل به لما قارنت "أل" نقله غير المُمثّل به لما لم تقارنه وإن كانا في اللفظ واحدًا، وذلك أنّ المُمثّل به لما قارنته علمٌ على ملك العرب ابن المنذر ولم يُسمع بدونها.

والمُمثّل به لما لم تقارنه غير ذلك العلم ممّا نقل إليه اسم النعمان مجرّدًا عن أل، ودخلت عليه للمح أصله»(١).

ولخّصه الخضريُّ بقوله: «وكون "أل" في "النعمان" عارضة للمح يُنافي تمثيله به في التسهيل(٢) لما قارنت "أل" وضعه، إلاّ أن يُقال: يحتمل أنّ العرب سمّوا بالنعمان فتلزمه أل، وبنعمان فتدخله للّمح.

قال الشمنّيُّ: ومن الأوّل النعمان بن المنذر ملك العرب؛ لأنّه لم يُسمع بغير "أل"»(٣).

وعلى فرض التسليم بهذا الاعتذار؛ فليس في كلام ابن مالكٍ مايدلُّ عليه.

ويدلُّ على وجود التعارض في هذه المسألة، وتغيّر التفكير النحويِّ عند ابن مالكٍ أنّه عبّر في الألفيّة بالحذف ولم يعبّر بالترك، وقد اعتُرض عليه بأنّ الحذف يقتضي أنّها كانت ثابتة موجودة بحكم الأصل ثمّ حذفت، وليس كذلك؛ لأنّه علمٌ والأصل عدمها فيه، ولذا قال الشاطبيُّ: كان حقُّه أن يقول فذكر ذا وتركه سيّان ليرتفع الإيهام(٤)، وأمّا في شرح التسهيل فقد استقر رأيه على عدم الحذف نظرًا لمصاحبة أل للاسم المنقول عنه.

(١) المنصف من الكلام ١ / ١١١. وقد اعتذر بنحوه قبلاً ابن الصائغ. ينظر: النكت ١ / ٢١٩.

(٢) كذا، والمراد شرح التسهيل؛ لأنّ ابن مالك لم يورد "النعمان" في التسهيل.

(٣) حاشية الخضريٌّ ١ / ١٨٧.

(٤) ينظر: المقاصد الشافية ١ / ٥٧٩، وإتحاف ذوي الاستحقاق ١ / ٢٨١.

وبناءً على ما سبق فيظهر جليًّا مدى اختلاف الفكر النحويِّ في نظر ابن مالكٍ إلى نوع "أل" المصاحبة للنعمان، وجواز حذفها كما هو رأيه في الألفيّة، أو عدمه كما هو رأيه في شرح التسهيل.

المبحث الثاني: المرفوعات.

المطلب الأول: الابتداء.

المسألة الرابعة: هل يجب إبراز الضمير إذا جرى الخبر المشتقُّ على غير من هو له إن أُمِنَ اللّبس ؟.

إذا جرى الخبر المشتقُّ على من هو له استتر الضمير فيه نحو: زيدٌ قائمٌ، أي: قائمٌ هو.

وإن جرى على غير من هو له وجب عند البصريِّين والجمهور إبراز الضمير؛ سواء أُمِنَ اللبس نحو: زيدٌ هندٌ ضاربها هو، أم لم يُؤمن لولا إبراز الضمير نحو:

زيدٌ عمرٌو ضاربه هو.

وجوّز الكوفيِّون عدم بروزه عند أمن اللّبس(١).

وقد تعارض قول ابن مالكٍ في هذه المسألة، فوافق الكوفيِّين على قلّة في التسهيل حيث يقول: «ويستكنُّ الضمير إن جرى متحمّلُه على صاحب معناه، وإلاّ برز، وقد يستكنّ إن أُمن اللّبس، وفاقًا للكوفيِّين»(٢).

ونصّ في الألفية على وجوب إبرازه مطلقًا دون تفصيل حيث يقول(٣):

وَأَبْرِزَنْهُ مُطْلَقًا حَيْثُ تَلا مَا لَيْسَ مَعْنَاهُ لَهُ مُحَصَّلا

(١) ينظر: الإنصاف ١ / ٥٧، والتبيين ص ٢٥٩، وشرح الكافية للرضيِّ ١ / ٢٥٦، والتذييل والتكميل ٤ / ١٩، وشرح ابن عقيلٍ ١ / ١٩٥.

(٢) التسهيل ص ٤٨.

(٣) الألفيّة ص ١٣.

قال ابن عقيلٍ: «واختار المصنِّف في هذا الكتاب مذهب البصريِّين، ولهذا قال: "وأبرزنه مطلقا" يعني: سواء خيف اللّبس أو لم يُخف، واختار في غير هذا الكتاب مذهب الكوفيِّين»(١).

وقد جعل الشاطبيُّ هذا المعنى أحد احتمالين حيث يقول في الاحتمال الأول:

«معنى قوله: "مطلقا" أي: أبرزه إذا تبع ما ليس معناه له على كل حال، وهو أحد تفسيرين محتملين فيه؛ فكأنّه يقول: لا تراع اللّبس وإنّما تراع عدم جريانه على صاحبه، وهو مذهب البصريِّين.

وذهب الكوفيُّون إلى أنّ اللّبس إذا فُقد لم يجب إبراز الضمير؛ لأنّ العلّة لإبرازه هو(٢) اللبس فإذا زال فالواجب الرجوع إلى الأصل، وإلى مذهبهم ذهب المؤلِّف في التسهيل وشرحه»(٣).

ويقول في الاحتمال الثاني: «و التفسير الثاني: أن يريد عدم الاختصاص بالمبتدأ والخبر، بل أراد أنّ هذا الحكم جارٍ في كلِّ صفة تلت ما ليس معناها له كانت خبراً لمبتدإٍ، أو صفةً لموصوفٍ، أو حالاً من ذي حالٍ . . .»(٤).

على أنّ الشاطبيّ عاد ونصّ على أنّ المسألة محلّ البحث داخلةٌ أيضًا ضمن التفسير الثاني(٥)، وهو عين ما قرّره ابن مالكٍ(٦).

ويظهر مما تقدّم أنّ ابن مالكٍ قد تغيّر فكره النحويُّ في الحكم على هذه المسألة، ومال في التسهيل وشرحه(٧) لمذهب الكوفيِّين اقتناعًا بدليلهم.

(١) شرح ابن عقيلٍ ١ / ١٩٥.
(٢) كذا.
(٣) المقاصد الشافية ١ / ٦٤٩.
(٤) السابق ١ / ٦٥٠.
(٥) ينظر: السابق ١ / ٦٥١.
(٦) شرح التسهيل ١ / ٣٠٨.
(٧) السابق ١ / ٣٠٧ و٣٠٨.

المسألة الخامسة: نوع العامل المقدَّر عند وقوع الخبر ظرفًا أو مجروراً.

نصّ ابن مالكٍ في التسهيل على أنّ الأجود أن يكون الظرف والمجرور معمولين لاسم الفاعل حيث يقول: «ويُغني عن الخبر باطِّرادٍ ظرفٌ، أو حرفُ جرٍّ تامٌّ معمولٌ في الأجود لاسمِ فاعلِ كونٍ مطلقٍ وفاقًا للأخفش تصريحًا، ولسيبويه إيماءً...»(١).

في حين جوّز في الألفية أن يكون العامل المقدّر إمّا: اسمًا (اسم فاعل)، أو فعلاً حيث يقول(٢):

وَأَخْبَرُوا بِظَرْفٍ أَوْ بِحَرْفِ جَرّ نَاوِينَ مَعْنَى كَائِنٍ أَوِ اسْتَقَرْ

وقد ذكر الشاطبيُّ أن إتيان ابن مالكٍ بـ " أو " يحتمل ثلاثة أوجه(٣):

١- أن يكون ذلك منه تخييراً في أحد التقديرين.

٢- أن يكون تخييراً بين الوجهين على مذهب من يُخيِّر بينهما.

٣- أن يكون خيّر بين المذهبين، «وكأنّه يرى تقدير اسم الفاعل أولى؛ لتقديم ذكره، ويكون هذا نظير قوله في "أل"(٤): أَلْ حَرْفُ تَعْرِيفٍ أَوِ اللَّامُ فَقَطْ

فقدّم ما هو عنده الأوْلى...، ولكن لا ينبغي أن يُحمل كلامه هنا عليه؛ لأنّه إذ ذاك من التقدير اللفظيِّ، ولذلك استدلّ على تعيين اسم الفاعل بظهوره في بعض المواضع في جملة ما استدلّ به، وهذا لا يظهر هنا مع قوله: " نَاوِيْنَ مَعْنَى كائِنٍ" فجعل نيّته معنويّةً لا لفظيّةً»(٥).

وممّا تقدّم يظهر جليًّا تغيُّر فكر ابن مالكٍ في تقدير العامل في هذه المسألة، وذلك نظراً لاختلاف نظره في أدلّة المسألة(٦)، وميله إلى تغليب بعضها على بعض.

(١) التسهيل ص ٤٩.

(٢) الألفيّة ص ١٣.

(٣) بدأ الشاطبيُّ كلامه بأنّهما وجهان (٢ / ١٢)، ثم ذكر بعدُ وجهًا ثالثًا (٢ / ١٤).

(٤) الألفيّة ص ١٢. وتنظر المسألة الثانية من هذا البحث.

(٥) المقاصد الشافية ٢ / ١٤.

(٦) ينظر شرح التسهيل ١ / ٣١٧ و٣١٨.

المطلب الثاني: أفعال المقاربة.

المسألة السادسة: "أوشك" من أيِّ قسمٍ من أقسام أفعال المقاربة ؟.

عدّ ابن مالكٍ في التسهيل " أوشك " من أفعال المقاربة مثل: "كاد" حيث يقول: «ولمقاربته: هلهل وكاد وكرب وأوشك»(١).

وجعلها في الألفيّة من أفعال الرجاء مثل "عسى" حيث يقول(٢):

وَكَعَسَى حَرَى وَلَكِنْ جُعِلا ... خَبَرُهَا حَتْمًا بِأَنْ مُتَّصِلا

وَأَلْزَمُوا اخْلَوْلَقَ أَنْ مِثْلَ حَرَى ... وَبَعْدَ أَوْشَكَ انْتِفَا أَنْ نَزُرَا

وقد اختلف شُرّاح الألفيّة في عدِّ "أوشك" من أفعال الرجاء؛ فالجمهور(٣) على أنّها مثل: "كاد" لمقاربة الفعل.

ويرى الشاطبيُّ ـ ولعلّه يكون منفرداً ـ أنّها مثل: "عسى" حيث يقول: «وبعدُ؛ فقد خالف رأيه في التسهيل في "أوشك" فجعلها هنا في قسم "عسى"، فهي إذًا عنده من أفعال مقاربة الفعل في المخيِّلة والرجاء.

وجعلها في التسهيل في قسم "كاد"، فهي عنده هنالك من أفعال مقاربة الفعل في الوجود.

والمعنيان متباينان، والاتِّفاق على أنّها لم يثبت لها الاستعمالان(٤) معًا، فلابدّ إذًا من صدق أحد الرأيين، فإمّا أن يكون رأيه هنا صحيحًا؛ فرأيه في التسهيل غير صحيحٍ، وإمّا أن يكون بالعكس، فالاعتراض عليه واردٌ لا محالة.

والجواب: أنّ ما قاله هنا هو الصحيح الموافق لما ذكره الناس؛ فقد ذكر الشلوبين

(١) التسهيل ص ٥٩.

(٢) الألفيّة ص ١٧.

(٣) منهم: ابن الناظم (شرح الألفية ص ١٥٣)، و المراديُّ (توضيح المقاصد ١ / ٣٢٤)، وابن هشام (أوضح المسالك ١ / ٢٩٠)، و ابن عقيلٍ (شرح الألفيّة ١ / ٢٩٨)، والراعي الأندلسيُّ (شرح الألفيّة ٢ / ٥)، وغيرهم.

(٤) في الأصل: «الاستعمالات»، تطبيع.

وتلامذته ـ ابن الضائع والأُبَّذيُّ وابن أبي الربيع ـ: أنّ " أوشك" من[1] قسم "عسى" الذي هو للمقاربة في الرجاء، قال ابن الضائع: والدليل على ذلك أنّك تقول: عسى زيدٌ أن يحجّ، ويوشك زيدٌ أن يحجّ ـ ولم يبرح من بلده ـ، ولا تقول: كاد زيدٌ يحجُّ إلاّ وقد أشرف عليه؛ فلا يُقال ذلك وهو ببلده.

ويظهر من بعض المتأخرين أنّ "أوشك" من قسم الشروع كأخذ، وليس بصحيح لما ذُكر.

وقد وافق المؤلِّفَ ابنُه في شرح هذا النظم على ما قاله في التسهيل، وكأنّه يُفَسِّرُ معنى نظمه هنا[2].

وما فسّرته به من أنّ "أوشك" من قسم "عسى" هو الأظهر منه، وبيان ذلك:

أنّه ذكر أوّلاً فعلين من قسمين، ثم ألحق بعد ذلك بكلّ فعلٍ ما أشبهه فقال: وكعسى كذا، وأردفه بحرى واخلولق وأوشك، ثمّ رجع إلى كاد فقال: "ومثل كاد في الأصح كربا"؛ فهذا المساق ظاهر جدًّا في أنّ[3] "أوشك" من قسم "عسى" دون قسم "كاد"، مع أنّ هذ التفسير موافقٌ لكلام الناس.

فإن قيل:

إنّ تفسير الجوهري لأوشك يُؤذِنُ بمعنى كاد؛ إذ قال: إنّ معناه معنى: أسرع.

قيل:

ذلك ليس على حقيقته، وإلاّ لزم أن يكون من أفعال الشروع إذا أخذنا بظاهر هذا التفسير، وإنّما معناه المقاربة في الرجاء وفي التوقُّع لا في الوقع؛ فالصواب إذًا ما أعطاه ظاهر النظم من موافقة الناس»[4].

(١) في الأصل: «ومن»، تطبيع.

(٢) في الأصل: «وهنا»، تطبيع.

(٣) في الأصل: رسمت بهمزة مفتوحة، وعليها شدّةٌ عليها فتحة، وسقطت النون، تطبيع.

(٤) المقاصد الشافية ٢ / ٢٧٧ و٢٧٨.

وخلاصة القول هنا أنّ رأي الشاطبيِّ وجيهٌ، وله ما يعضده، ولا إشكال عليه سوى ثبوت التعارض بين كلام ابن مالكٍ في الألفيّة والتسهيل، وهو ليس بمشكلٍ إذا نُظر إلى احتماليّة تغيُّر الفكر النحويِّ عند ابن مالكٍ في نظره إلى هذه المسألة؛ فيكون موافقًا للأندلسيِّين في الألفيّة، ومخالفًا لهم في التسهيل.

المطلب الثالث: "إنّ" وأخواتها.

المسألة السابعة: حكم لزوم اللاّم الفارقة بعد "إنْ" المخفّفة.

نصّ ابن مالكٍ في التسهيل على أنّ اللاّم الفارقة بعد "إنْ" المخفّفة تلزم فقط إن خيف اللبس بإنْ النافية حيث يقول عن "إنّ": «وتُخفّف فيبطل الاختصاص، ويغلب الإهمال، وتلزم اللاّم بعدها فارقة إن خيف لبس بـإنْ النافية، ولم يكن بعدها نفيٌ»(١).

ونصّ في الألفيّة على لزوم اللاّم مطلقًا حيث يقول(٢):

وَخُفِّفَتْ إِنَّ فَقَلَّ العَمَلُ ... وَتَلْزَمُ اللَّامُ إِذَا مَا تُهْمَلُ

وَرُبَّمَا اسْتُغْنِيَ عَنْهَا إِنْ بَدَا ... مَا نَاطِقٌ أَرَادَهُ مُعْتَمِدًا

قال الشاطبيُّ عمّا ظاهره التناقض بين إفادة بيتي الألفيّة لزوم اللام، ثمّ جواز الاستغناء عنها؛ مفصحًا عن تعارض قولي ابن مالكٍ في المسألة في كتابيه (التسهيل والألفية): «قوله: "وتلزم اللاّم" يريد في القياس، فلا يجوز إسقاطها البتة وإنْ أُمِنَ اللبس، وقوله: "و رُبّما استغني عنها" يعني به في السماع الذي لا يُقاس عليه ...

وليس قصده كما قال في التسهيل: "وتلزم اللاّم بعدها فارقة إنْ خيف لبس بإنْ النافية"؛ فهذا الكلام يقتضي أنّ إسقاطها بشرط أمن اللّبس قياسٌ، بخلاف كلامه

(١) التسهيل ص ٦٥.

(٢) الألفيّة ص ١٩.

في هذا النظم، فإنّ الظاهر منه لزوم اللاّم مطلقًا كمذهب سيبويه وغيره؛ فخالف ما ذهب إليه في التسهيل وشرحه، ومذهبه هنا أصحُّ . . . »[1].

وممّا تقدّم يظهر جليًّا أنّ ابن مالكٍ مال في التسهيل إلى التخفُّف من اشتراط لزوم اللام مطلقًا، وسبب ذلك في ما يظهر هو تغيُّر فكره النحويِّ في نظره لهذه المسألة، وأدلّتها[2] التي بنى عليه كلامه فيها.

المسألة الثامنة: حكم وقوع الفعل الماضي غير الناسخ بعد "إنْ" المخفّفة.

نصّ ابن مالكٍ في التسهيل على أنّ الغالب أن يلي "إنْ" المخفّفة الفعل الماضي الناسخ للابتداء، وجوّز أن يكون فعلاً ماضيًا غير ناسخٍ موافقةً للكوفيِّين والأخفش حيث يقول: « ولا يليها غالبًا من الأفعال إلا ماضٍ ناسخٌ للابتداء، ويُقاس على نحو: "إِنْ قَتَلْتَ لَمُسْلِمًا"، وفاقًا للكوفيِّين والأخفش »[3].

ونصّ في الألفيّة على أنّه لا يقع غالبًا بعد "إنْ" المخففة إلاّ الفعل الناسخ حيث يقول[4]:

وَالفِعْلُ إِنَّ لَمْ يَكُ نَاسِخًا فَلا تُلْفِيهِ غَالِبًا بِإِنْ ذِي مُوْصَلا

وظاهر قوله هذا مناقضٌ ومعارضٌ لما ارتضاه في التسهيل.

وقد أفصح الشاطبيُّ عن هذا التعارض حيث يقول عقب حكاية قول البصريِّين في اشتراط كون الفعل ناسخًا: « وأمّا الكوفيُّون فلا يعيِّنون لذلك ناسخًا من غيره، بل يجيزون دخولها على كلِّ فعلٍ متصرِّفٍ؛ فيقولون: إن ضربتَ لَزيدًا . . .

وإلى هذا ذهب الأخفش، ومال إليه المؤلِّف في التسهيل وشرحه.

والظاهر منه هنا خلاف ذلك لقوله: "فَلا تُلْفِيهِ غَالِبًا بِإِنْ ذِي مُوْصَلا"

(١) المقاصد الشافية ٢ / ٣٩٢. وتنظر إشارة الشاطبي لها في ٢ / ٤٣٠.

(٢) ينظر: شرح التسهيل ٢ / ٣٤.

(٣) التسهيل ص ٦٥. وينظر: شرح التسهيل ٢ / ٣٦ و٣٧.

(٤) الألفيّة ص ١٩.

والغالب عنده في مقابلة النادر، وهكذا جرى اصطلاحه في هذا الإطلاق، والنادر لا يُقاس عليه»(١).

وهذه المسألة كسابقتها يظهر فيها تخفُّف ابن مالكٍ في التسهيل وشرحه من بعض اشتراطات البصريِّين؛ فهو هنا يجيز وقوع الفعل الماضي غير الناسخ اعتماداً على ورود الدليل(٢)، وهذا مرجعه إلى تغيُّر نظره إلى الشواهد الواردة.

المطلب الرابع: "أعلم" و"أرى".

المسألة التاسعة: حذف الثاني والثالث دون الأوّل من مفعولات "أعلم" و"أرى".

جوّز ابن مالكٍ في التسهيل حذف الثاني والثالث دون الأوّل من مفعولات "أعلم" و"أرى" حيث يقول: «و للثاني والثالث بعد النقل ما لهما قبله مطلقًا»(٣).

وقال في شرحه: «ونبهت بقولي: "وللثاني والثالث بعد النقل ما لهما قبله" على أنّه لا غنى لأحدهما عن الآخر بعد أن صارا ثانيًا وثالثًا، كمالم يكن لأحدهما غنىً عن الآخر إذا كانا أوّلاً وثانيًا، مراعاةً لكونهما في الأصل مبتدأً وخبراً.

فإن دلّ دليلٌ على أحدهما جاز حذفه كما كان يجوز في الحال الأوّل، ومثال الحذف لدليل قولك لمن قال: من أعلمك زيدٌ فاضلاً ؟ أعلمني عمراً، تريد: أعلمني زيدٌ عمراً فاضلاً، فأضمرت الفاعل عائداً إلى زيد، وحذفت " فاضلاً " لدلالة ما تقدّم عليه، كما كنت تحذف في قولك: علمت عمراً، إذا أجبت من قال: من علمت فاضلاً ؟»(٤).

قال أبو حيّانٍ: «وقوله: "وللثاني..." يعني: من جواز حذفهما، وحذف أحدهما اختصاراً، ومنع حذفهما وحذف أحدهما اقتصاراً ...، وغير ذلك من

(١) المقاصد الشافية ٢ / ٣٩٤.

(٢) ينظر: شرح التسهيل ٢ / ٣٦ و٣٧.

(٣) التسهيل ص ٧٤.

(٤) شرح التسهيل ٢ / ١٠٢.

الأحكام التي سبقت لـ"علمت" وأخواتها ...»[١].

ونصّ في الألفيّة على أنّ الثاني والثالث من مفعولات "أعلم" و"أرى" مثل مفعولَي "عَلِمَ" حيث يقول[٢]:

وَمَا لِـمَفْعُولَيْ عَلِمْتُ مُطْلَقَا لِلثَّانِ وَالثَّالِثِ أَيْضًا حُقِّقَا

وقد نصّ على أنّ مفعولَي "عَلِمَ" لا يجوز حذفهما أو حذف أحدهما اقتصاراً حيث يقول[٣]:

وَلا تُجِزْ هُنَا بِلا دَلِيلِ سُقُوطَ مَفْعُولَيْنِ أَوْ مَفْعُولِ

وقد ذكر الشاطبيُّ أنّ قول ابن مالكٍ: "وَمَا لِـمَفْعُولَيْ عَلِمْتُ ..." يفيد أربعة أحكام:

١- الإلغاء. ٢- التعليق. ٣- امتناع حذف المفعولين أو أحدهما اقتصاراً.

٤- جواز الحذف اختصاراً[٤].

وقد تكلّم الشاطبيُّ عن صور الحذف في هذا الباب، وأورد منه:

حذف الثاني والثالث دون الأوّل، وقال عنه مصرِّحًا بتعارض رأي ابن مالكٍ في هذه المسألة: «وأمّا الثالثة وهي: حذف الثاني والثالث دون الأوّل؛ فوافق الناظمَ في منعها جماعةٌ منهم: ابن خروفٍ وشيخه، خلافًا لمن أجاز ذلك، منهم:

الأخفش، والسيرافيُّ، والخِدَبُّ في بعض الأوقات، ثم رجع إلى المنع، والمؤلِّف في التسهيل وشرحه؛ فهو ممّن اضطرب رأيه في المسألة ...»[٥].

وممّا يُلحظ على ابن مالكٍ في الشرح عدم تعرُّضه لحذف المفعولين الثاني والثالث

(١) التذييل والتكميل ٦ / ١٥٧.

(٢) الألفيّة ص ٢١.

(٣) الألفيّة ص ٢١.

(٤) ينظر: المقاصد الشافية ٢ / ٥١٤ -٥١٩.

وينظر: أوضح المسالك ٢ / ٧٣، وشرح الأشمونيّ ٢ / ٣٩.

(٥) المقاصد الشافية ٢ / ٥١٨.

معًا، مع أنّ كلامه في التسهيل مؤذنٌ بجواز حذفهما.

وعند النظر في هذه المسألة يُلحظ أنّ ابن مالكٍ قد تغيّر فكره النحويُّ تغيُّرًا جذريًّا بين إجازة الحذف في التسهيل، ومنعه في الألفيّة، ولعل مرجع ذلك إلى اختلاف نظره إلى جواز القياس على مفعولَي " عَلِمَ " من عدمه.

وباختصار فهو في إجازة الحذف في التسهيل موافقٌ للأخفش ومن تابعه كعادته، وفي عدم الإجازة في الألفيّة مخالفٌ له.

المطلب الخامس: الفاعل.

المسألة العاشرة: حكم تأنيث الفعل مع الفاعل المؤنّث حقيقيٍّ التأنيث المجموع بالألف والتاء.

نصّ ابن مالكٍ في التسهيل على أنّ تاء التأنيث تلحق الفعل الماضي مع الفاعل المؤنّث حقيقي التأنيث إذا كان مجموعًا بالألف والتاء حيث يقول: «وحكمها مع جمع التصحيح غير المذكور آنفا حكمها مع واحده»(١).

وكان قد سبقه بقوله: «ويلحق الماضي المسند إلى مؤنّث أو مؤوّلٍ به ... تاءٌ ساكنةٌ، ولا تُحذف غالبًا إن كان ضميرًا متّصلاً مطلقًا، أو ظاهرًا متصلاً حقيقيّ التأنيث غير مكسرٍ ...، وحكمها مع جمع التكسير وشبهه وجمع المذكر بالألف والتاء حكمها مع الواحد المجازيِّ التأنيث»(٢)، ثمّ قال: «وحكمها مع جمع التصحيح ...».

وقال في شرحه: «ونبّهت بقولي: "غير مكسرٍ" على أنّ حكم التاء في جمع تصحيح المؤنث كحكمها في مفرده؛ فلا يُقال: قام الهندات إلاّ على لغة من قال: "قال فلانة"؛ لأنّ لفظ الواحد وجمع التصحيح على الحال التي كان عليها في الإفراد والتثنية.

(١) التسهيل ص ٧٥.

(٢) السابق.

فيتنزّل قولك: قامت الهندات منزلة قولك: قامت هند وهند وهند.

وهذا هو الصحيح»[١].

ثمّ عرّج على ظاهر قول الجزوليّ بأنّه يجوز: "قامت الزيدون" و"قام الهندات"، وأورد اعتراض الشلوبين[٢] عليه بأنّه ليس مذهب المحقّقين، ثمّ أعقبه ابن مالكٍ بقوله: «قلت: لا عدول عمّا ذهب إليه الشيخ أبو عليٍّ الشلوبين في هذه المسالة؛ من أنّه لا يجوز: قامت الزيدون ولا قام الهندات إلاّ على لغة من قال: "قال فلانة"»[٣].

وأمّا في الألفيّة فقد نصّ على جواز التأنيث لا وجوبه حيث يقول[٤]:

وَالتَّاءُ مَعْ جَمْعٍ سِوَى السَّالِمِ مِنْ مُذَكَّرٍ كَالتَّاءِ مَعْ إِحْدَى اللَّبِنْ

والبيت صريح في أنّ «ماعدا جمع المذكر السالم من الجموع فحكمها إذا أُسند إليه الفعل حكم الواحد المجازيِّ التأنيث في جواز لحاق التاء وعدم لحاقها»[٥].

ومن الشرّاح من لم يدخل الجمع بألف وتاء لمؤنّثٍ حقيقيٍّ ضمن حكم الجواز[٦]، وليس في ظاهر لفظ البيت دليلٌ على هذا التفسير.

وبناءً على صريح بيت الألفيّة يجوز: قام الهندات، وهذا قول الكوفيِّين[٧].

وقد ناقش الشاطبيُّ[٨] الاحتمالات في هذا البيت، وخلص إلى أنّ الأولى

(١) شرح التسهيل ٢ / ١١٢.

(٢) ينظر: شرح المقدمة الجزولية ٢ / ٥٧٩ – ٥٨٤.

(٣) شرح التسهيل ٢ / ١١٣.

(٤) الألفيّة ص ٢٢.

(٥) المقاصد الشافية ٢ / ٥٨٢. وينظر: منهج السالك ١٠٥، وتوضيح المقاصد ٢ / ١٣، وابن عقيلٍ ١ / ٤٣٧ و٤٣٨، والبهجة المرضيّة ص ١٥٢.

(٦) كالأشمونيِّ في شرحه ٢ / ٥٤.

(٧) ينظر: البسيط ١ / ٢٦٧، ومنهج السالك ١٠٥، والتذييل والتكميل ٦ / ١٩٨، والهمع ٦ / ٦٥، والتصريح ٢ / ٢٨٢.

(٨) المقاصد الشافية ٢ / ٥٨٢ – ٥٨٨.

حمله على ما تقدّم، وأنّ ابن مالكٍ «ارتضى في هذه المسألة وحدها مذهب من رأى أنّ الجمع بالألف والتاء للمؤنّث الحقيقيّ لا تلزمه التاء ،وهو رأي الكوفيِّين، وظاهر الجزوليّ في الكرّاسة ...»[1]،كما نقل عن الفارسيّ نصًّا من التذكرة يفيد تجويزه له.

ثمّ قال: «فلا ضير في أن يكون في التسهيل ذهب مذهب البصريِّين في المسألة، وذهب هنا مذهب الكوفيِّين»[2].

وهذه المسألة من المسائل التي تغيّر فيها تفكير ابن مالكٍ نحو القول بمذهب الكوفيِّين في الألفيّة، والقول بمذهب البصريِّين في التسهيل على غير عادته.

المسألة الحادية عشرة: هل يجوز نحو: زان نورُهُ الشجرَ ؟.

نصّ ابن مالكٍ في التسهيل[3] وشرحه[4] على جواز تقديم الفاعل المتّصل به ضميرٌ يعود على المفعول به بقلّةٍ وفاقًا لابن جنيّ[5]، منتصراً له بالسماع والقياس.

ونصّ في الألفيّة على شذوذ هذا الاستخدام حيث يقول[6]:

وَشَاعَ نَحْوُ خَافَ رَبَّهُ عُمَرْ وَشَذَّ نَحْوُ زَانَ نَوْرُهُ الشَّجَرْ

وقوله: "و شاع ..." أي: شاع في لسان العرب تقديم المفعول به المشتمل على ضمير يرجع إلى الفاعل المُتأخِّر، وذلك نحو: خافَ ربَّهُ عمرُ.

(١) السابق ٢ / ٥٨٦.

(٢) السابق ٢ / ٥٨٨. وينظر: توضيح المقاصد ٢ / ١٤.

(٣) ص ٢٨.

(٤) ينظر: شرح التسهيل ١ / ١٦١.

(٥) ينظر: الخصائص ١ / ٢٩٤، وينظر: شرح التسهيل ١ / ١٦١.
وهو مسبوقٌ بالأخفش وأبي عبدالله الطُّوَال (من الكوفيِّين).
ينظر: شرح الكافية للرضيّ ١ / ١٨٨، وشرح ألفيّة ابن معطي ١ / ٤٩١، والتذييل والتكميل ٢ / ٢٦٥، وأوضح المسالك ١ / ١٠٠، والمساعد ١ / ١١٢ و١١٣ ، والهمع ١ / ٢٣٠.
وإليه مال الرضيُّ (شرح الكافية ١ / ١٨٩).

(٦) الألفيّة ص ٢٣.

وقوله: "و شذّ..." أي: شذّ عود الضمير من الفاعل المُتقدِّم على المفعول المُتأخِّر، وذلك نحو: زان نورُهُ الشجرَ؛ وذلك لأنّ فيه عود الضمير على متأخِّر لفظًا ورتبةً(١).

والجمهور على أنّه لا يُقاس على ما سُمع من ذلك(٢).

وهذه المسألة كغيرها من مسائل هذا البحث التي تغيّر فيها فكر ابن مالكٍ تغيُّرًا جذريًّا، ولعلّ منبع هذا التغيُّر هو اختلاف نظره إلى الأدلة المُسْتَدَلِّ بها تقويةً وتوهينًا.

المطلب السادس: نائب الفاعل

المسألة الثانية عشرة: حكم إنابة غير المفعول به مع وجوده.

ذهب ابن مالكٍ في التسهيل(٣) إلى أنّه لا يمتنع إقامة غير المفعول به مع وجوده وفاقًا للأخفش والكوفيِّين.

ونصّ في الألفيّة على أنّه لا يجوز أن ينوب غير المفعول به مع وجوده حيث يقول(٤):

وَقَابِلٌ مِنْ ظَرْفٍ أوْ مِنْ مَصْدَرِ ... أَوْ حَرْفِ جَرٍّ بِنِيَابَةٍ حَرِي

وَلا يَنُوبُ بَعْضُ هذِي إِنْ وُجِدْ ... فِي اللَّفْظِ مَفْعُولٌ بِهِ وَقَدْ يَرِدْ

يقول الشاطبيُّ: «على أنّه ارتضى مذهب الكوفيِّين في التسهيل اعتباراً بما ورد من ذلك، ولم يره ههنا، لكن لم يهمل ذكر ما جاء من السماع من مخالفة مذهبه هنا، بل أشار إليه بقوله: "وقد يرد".

وبيّن أنّه قليلٌ بإتيانه بقد، و عبّر بعبارةٍ تقتضي أنّه عنده من قبيل ما لا يُقاس عليه...»(٥).

---

(١) ينظر: شرح ابن عقيلٍ ١ / ٤٤٧.

(٢) ينظر: المقاصد الشافية ٢ / ٦١٢، والمصادر السابقة في هذه المسألة.

(٣) ص ٧٧.

(٤) الألفيّة ص ٢٤.

(٥) المقاصد الشافية ٣ / ٤٣.

وابن مالكٍ هنا كعادته يوافق الأخفش والكوفيِّين في التسهيل وشرحه، ويذهب مذهبهم، ويحتجُّ لهم في قولهم بالجواز، وفي الألفيّة يقرِّر مذهب البصريِّين في القول بالمنع، وما ذلك إلا لاختلاف نظره إلى السماع(١) الوارد.

المبحث الثالث: المنصوبات.

المطلب الأول: الاشتغال.

المسألة الثالثة عشرة: هل يُلحق عطف البيان والبدل بالنعت وعطف النسق في جواز كون الضمير المتعلِّق بهما رابطًا للمشغول عنه ؟.

نصّ ابن مالكٍ في التسهيل على أنّ ذلك خاصٌّ بالنعت وعطف النسق حيث يقول: «وملابسة الضمير بنعتٍ أو معطوفٍ بالواو غير معادٍ معه العامل كملابسته بدونهما...»(٢).

وأطلق القول في الألفية حيث يقول(٣):

وَعُلْقَةٌ حَاصِلَةٌ بِتَابِعِ كَعُلْقَةٍ بِنَفْسِ الاسْمِ الْوَاقِعِ

قال الشاطبي: «وأمّا عطف البيان؛ فلا نسلِّم عدم الربط بالضمير المتعلِّق به، بل يجوز أن تقول: أزيدًا رأيتَ عمرًا أخاه؛ إذ عطف البيان كالنعت، وإنّما يفترقان في الاشتقاق وعدمه، فإذا كان جائزًا في النعت جاز فيما أشبهه، وهو رأي ابن عصفور؛ فقد يُقال: إنّ عطف البيان مرادٌ للناظم.

وأمّا البدل؛ فحكى ابن عصفور الخلاف في جريانه في هذا الباب مجرى النعت، وارتضى القول بالمنع...»(٤).

(١) ينظر: شرح التسهيل ٢ / ١٢٨.

(٢) التسهيل ص ٨١ و٨٢.

وينظر: شرح التسهيل ٢ / ١٤٦.

(٣) الألفيّة ص ٢٥.

(٤) المقاصد الشافية ٣ / ١٢٠. وينظر: شرح الجمل (لابن عصفور) ١ / ٣٦١ و٣٦٢.

ثُمّ خلص الشاطبيُّ إلى أنّ البدل يجري «في الحكم مجرى المعطوف ، وهو ظاهر إطلاق الناظم، ولا حجّة في اختياره لغير ذلك في التسهيل»(١).

وهذه المسألة من مسائل البحث من المسائل القليلة التي يكون فيها قول ابن مالك في الألفية أعمّ وأشمل من قوله في التسهيل وشرحه؛ إذ إنّه في الألفيّة يرى الجواز لإطلاقه القول بحصول الربط بأيٍّ تابعٍ من التوابع، بينما هو في التسهيل يرى قصر الربط بالنعت والمعطوف بالواو فحسب.

ولا شك أنّ ابن مالكٍ قد تغيّر فكره النحويُّ في نظره إلى حصول الربط ببقية التوابع.

المطلب الثاني: التنازع.

المسألة الرابعة عشرة: هل يجب حذف ضمير المتنازع فيه أو تأخيره إذا كان الضمير غير مرفوعٍ، وليس خبرًا في الأصل ؟.

نصّ ابن مالكٍ في التسهيل على جواز ذلك حيث يقول: «ويجوز حذف المضمر غير المرفوع ما لم يمنع مانعٌ، ولا يلزم حذفه أو تأخيره معمولاً للأوّل خلافًا لأكثرهم»(٢).

ونصّ في الألفيّة على وجوب حذفه أو تأخيره حيث يقول(٣):

وَ لا تَجِيءْ مَعْ أَوَّلٍ قَدْ أُهْمِلا ... بِمُضْمَرٍ لِغَيْرِ رَفْعٍ أُوْهِلا

بَلْ حَذْفَه الْزَمْ إِنْ يَكُنْ غَيْرَ خَبَرْ ... وَأَخِّرَنْهُ إِنْ يَكُنْ هُوَ الخَبَرْ

قال الشاطبيُّ: «يريد: أنّ العامل الأوّل إذا أُهمل فلا يجوز أن تأتي بضمير الاسم المتنازع فيه إذا كان ضمير نصبٍ، وليس بخبرٍ في الأصل، بل يلزم حذفه فتقول: ضربت وضربني زيدٌ، ولا تقول: ضربته وضربني زيدٌ، وكذلك تقول: رضيت ورضي عني زيدٌ ، ولا تقول: رضيت عنه ورضي عنّي زيدٌ ...

وما ذهب إليه هنا هو رأي الجماعة.

---

(١) المقاصد الشافية ٣ / ١٢١.

(٢) التسهيل ص ٨٦. وينظر: شرح التسهيل ٢ / ١٧٢.

(٣) الألفيّة ص ٢٧.

وقد خالف هذا في التسهيل؛ فأجاز الإتيان بالضمير غير المرفوع وهو غير خبرٍ، واستشهد على ذلك ...، ومثل هذا قليلٌ لا ينبني عليه قياسٌ، فالصواب ما اختاره هنا»(١).

وهذه المسألة كسائر مسائل البحث يجوِّز فيها ابن مالكٍ في التسهيل عدم الحذف على عادته في القول بما ظهر له دليله، وأمّا في الألفيّة فهو يوجب الحذف موافقةً للجمهور، وما ذلك إلاّ لتغيُّر فكره النحويِّ.

المبحث الرابع: المجرورات.

المطلب الأول: حروف الجر.

المسألة الخامسة عشرة: هل تدخل تاء القسم دون شذوذٍ على لفظ الربِّ ؟.

نص ابن مالكٍ في التسهيل(٢) على اختصاص تاء القسم بـ"الله"، وشذوذ دخولها على الربِّ في " تربِّي ".

وأطلق القول في الألفيّة في دخولها عليهما حيث يقول(٣):

... والتَّاءُ لِلّهِ وَرَبّ

قال الشاطبيُّ: «فزعم أنّها مختصة باسمين من أسماء الله تعالى، وهما: الله والربِّ، فأمّا دخولها على اسم الله فهو الشهير ...، وأمّا دخولها على الربِّ؛ فحكى الأخفش: تربِّي، ولكن هذا شاذٌّ محفوظٌ.

ومن هنا يكون قول الناظم مشكلاً؛ لأنّ حقيقة الأمر في التاء اختصاصها باسم الله، ولا تدخل على غيره إلاّ ما شذّ من دخولها على الربِّ، ولا يصحُّ أن تكون مختصّةً بالربِّ بهذا الشذوذ؛ بل هي مختصّةٌ بألاّ تدخل عليه، والشاذُّ لا يكسر هذا الاختصاص ...

(٣) المقاصد الشافية ٣ / ١٩٩ و٢٠٠.

(١) ينظر: التسهيل ص ١٤٤.

(٢) الألفيّة ص ٣٤.

وإذا كان كذلك؛ فإطلاقه اختصاص التاء بالاسمين معًا موهمٌ أنّهما في ذلك سيّان، وذلك غير صحيحٍ.

وأيضًا يقتضي أنّ ذلك قياسٌ في الربٍّ، وأن تقول: تربِّي، وتربٌ الكعبة، وتربٌ الناس، وتالربٍّ، وتربِّك، وما أشبه ذلك، وهو أيضًا غير صحيحٍ؛ بل هو موقوفٌ على محلِّه بنصِّه في التسهيل وشرحه على ذلك.

فقوله: " لله وربٌ " فيه ما ترى ... »(١).

والذي يظهر أنّ ابن مالكٍ لم يرتض في الألفيّة قول الجمهور في التفريق بين هذين الاسمين؛ فأجاز دخول التاء عليهما على حدٍّ سواءٍ.

وهذه المسألة من المسائل القليلة التي كان قول ابن مالكٍ فيها في الألفيّة أعمّ منه في التسهيل.

المسألتان السادسة عشرة والسابعة عشرة:

هل تزاد "مِنْ" في الإثبات ؟

وهل تجرُّ" مِنْ" الزائدة المعرفة ؟.

نصّ ابن مالكٍ في التسهيل على أنّه يوافق الأخفش في جواز زيادة "مِنْ" في ما كان خاليًا من النفي أو شبهه، ،وأنّه لا يُشترط تنكير مجرورها حيث يقول: « ... ولا يمتنع تعريفه، ولا خلُّوه من نفيٍ وشبهه، وفاقًا للأخفش »(٢).

ونصّ في الألفيّة على زيادتها في النفي وشبهه فقط، وعلى اشتراط تنكير مجرورها حيث يقول(٣):

وَزِيدَ فِي نَفْيٍ وَشِبْهِهِ فَجَرَ نَكِرَةً كَمَا لِبَاغٍ مِنْ مَفَرّ

قال الشاطبيُّ: « ذهب الكوفيّون والأخفش إلى جواز زيادتها في الواجب من

(١) المقاصد الشافية ٣ / ٥٧٨ و٥٧٩.

(٢) التسهيل ص ١٤٤.

(٣) الألفيّة ص ٣٤.

غير اشتراط نفيٍ أو شبهه ، وإليه مال في التسهيل ، واستدلّ عليه في الشرح بأشياء محتملةٍ، والصواب ما ذهب إليه ها هنا . . . »(١).

وقال عن اشتراط تنكير مدخولها حينئذٍ: « والشرط المذكور هنا يشترطه البصريّون، ويوافقهم على اشتراطه الكوفيّون(٢)، إلاّ الأخفش من البصريّين؛ فإنّه يزعم أنّها تُزاد على الإطلاق من غير شرطٍ، ونحا نحوه المؤلّف في التسهيل أيضًا . . . »(٣).

وكما يظهر ممّا تقدّم أنّ ابن مالكٍ جرى في التسهيل على مختاره من موافقة الأخفش والكوفيّين، وجرى في الألفيّة على المشهور من موافقة البصريّين.

ولعلّ سبب ذلك هو اختلاف نظره إلى الأدلة(٤) الواردة في هاتين المسألتين.

المطلب الثاني: الإضافة.

المسألة الثامنة عشرة: هل تضاف "إذا" الظرفيّة إلى غير الجمل الفعليّة ؟.

"إذا" الظرفية ملازمةٌ للإضافة، والجمهور على أنّها لا تُضاف إلاّ للجملة الفعليّة.

وقد تعارض قول ابن مالكٍ في هذه المسألة فقد نصّ في التسهيل على أنّ الأكثر إضافتها للجملة الفعليّة، وجوّز إضافتها للجملة الاسميّة حيث يقول في حديثه عنها: « وتضاف أبدًا إلى جملةٍ مصدّرةٍ بفعلٍ ظاهرٍ أو مقدّرٍ قبل اسمٍ يليه فعلٌ، وقد تُغني ابتدائيّة اسمٍ بعدها عن تقدير فعلٍ، وفاقًا للأخفش »(٥).

ونصّ في الألفيّة على أنّه لا يليها إلاّ الجملة الفعليّة حيث يقول(٦):

وَ أَلْزَمُوا إِذَا إِضَافَةً إِلَى ... جُمَلِ الأَفْعَالِ كَهُنْ إِذَا اعْتَلَى

(١) المقاصد الشافية ٣ / ٥٩٨ و٥٩٩.

(٢) نقل محقّق هذا الجزء من المقاصد أنّ الكسائيّ وهشامًا لا يشترطان لزيادتها شرطاً.
وينظر أيضًا: ما كتبه في الحاشية ٨ ص ٥٩٨.

(٣) المقاصد الشافية ٣ / ٦٠٤.

(٤) ينظر شرح التسهيل ٣ / ١٣٨ و١٣٩.

(٥) التسهيل ص ٩٣ و٩٤.

(٦) الألفيّة ص ٣٧.

يقول الشاطبيُّ بعد عرضه للأقوال في ما تضاف له "إذا" : « . . . وقد خالف ـ هنا ـ رأيه في التسهيل حيث اختار هناك رأي الأخفش ، ولم يره هنا . . . »(١) .

في هذه المسألة يظهر جليًّا مدى التغيُّر في الفكر النحويِّ عند ابن مالكٍ في نظره لهذه المسألة؛ فهو في الألفيّة يرى الإضافة إلى الجمل الفعليّة فحسب، وفي التسهيل يرى أنّه حكم أكثريٌّ .

وسبب تغيُّر فكره هنا هو تغيُّر نظره إلى الأدلة(٢) الواردة في هذه المسألة، من السماع والقياس، وتأويل ما ورد من عدمه .

المبحث الخامس : التوابع .

- العطف .

المسألة التاسعة عشرة : هل تكون " لكنْ " حرف عطف ؟ .

نصّ ابن مالكٍ في التسهيل على أنّ " لكن " لا تكون من حروف العطف حيث يقول عن حروف العطف : « وليس منها " لكنْ " وفاقًا ليونس »(٣) .

في حين عدّها عاطفةً في الألفيّة حيث يقول(٤) :

وَأَتْبَعَتْ لَفْظًا فَحَسْبُ بَلْ وَ لا لَكِنْ كَلَمْ يَبْدُو امْرُؤٌ لَكِنْ طَلا

وكذلك قوله(٥) :

وَ أَوْلِ لَكِنْ نَفْيًا اوْ نَهْيًا . . .

قال الشاطبيُّ عقب بيانه(٦) الاختلاف في عدِّها عاطفةً، وتعارض قول ابن مالكٍ

(١) المقاصد الشافية ٤ / ٩٤ .

(٢) ينظر: شرح التسهيل ٢ / ٢١٣ .

(٣) التسهيل ص ١٧٤ .

(٤) الألفيّة ص ٤٩ .

(٥) السابق .

(٦) المقاصد الشافية ٥ / ١٣٥ .

فيها: «فالأظهر ما ذهب إليه الناظم ـ هنا ـ من كون "لكن" ثابتة الحكم في الحروف العاطفة، وكثيراً ما يُخالف هنا رأيَه في التسهيل»(١).

وهذه المسألة من المسائل التي تعارض فيها قول ابن مالكٍ، وكان قوله في الألفيّة أوسع من قوله في التسهيل.

المبحث السادس: النداء.

المسألة العشرون: هل يجوز اجتماع "أل" و"يا" في نحو: "يا الذي قام"؟.

نصّ ابن مالكٍ في التسهيل على الجواز حيث يقول(٢): «لا يباشر حرف النداء في السعة ذا الألف واللاّم غير المصدّر بهما جملةٌ مسمًّى بها...»، وقال في شرحه: «وأجاز سيبويه أن يُقال: يا الرجل قائمٌ ـ في المسمّى بالرجل قائمٌ ـ، وقاس عليه المبرِّد دخول "يا" على ما سُمِّي به من موصولٍ مصدَّرٍ بالألف واللاّم نحو: يا الذي قام، وهو قياسٌ صحيحٌ»(٣).

واقتصر في الألفيّة على الجمل المحكيَّة دون الموصول حيث يقول(٤):

وَباضْطِرَارٍ خُصَّ جَمْعُ يَا وَ أَلْ إلاَّ مَعَ اللهِ وَ مَحْكِيِّ الجُمَلْ

قال الشاطبي: «وظاهر كلام الناظم هنا موافقة سيبويه، ومخالفة رأيه في شرح التسهيل؛ لأنّه قال: "و محكيِّ الجمل" و"الذي قام" ليس من محكيِّ الجمل؛ لأنّه يجري بوجوه الإعراب، وصلته ـ وإن كانت جملة ـ داخلةٌ فيه كالجزء.

---

(١) السابق ٥ / ١٣٨.

(٢) التسهيل ص ١٨١.

(٣) شرح التسهيل ٣ / ٣٩٨.

وينظر في رأي سيبويه: الكتاب ٣ / ٣٣٣ (والمثال فيه: الرجل منطلق).

وأمّا المبرِّد في المقتضب (٤ / ٢٤١) فقد قصر ذلك على الضرورة مستشهداً ببيتٍ من الشعر.

ونقل محقّقه تجويز المبرِّد: "يا الذي رأيته" من اعتراضات المبرد على سيبويه نقلاً عن ابن ولاّد.

وينظر: الانتصار ص ٢٠٨.

(٤) الألفيّة ص ٥٢.

وإذا كان كذلك خرج عن مراده في ذلك اللفظ؛ فهذا الموضع من المواضع التي خالف فيها "التسهيل" و" شرحه"؛ وكان فيه مصيبًا»(١).

ويظهر ممّا تقدّم أنّ ابن مالكٍ قد صرّح في التسهيل بالجواز موافقةً للمبرد، وذلك تصحيحٌ منه لقياسه الوارد في المسألة، وأمّا في الألفيّة فقد اقتصر على السماع الوارد، ولم ير تصحيح القياس.

الفصل الثاني: توجيه التعارض وتعليله

لم ينفرد النحويُّون بوقوع هذه المسألة؛ وهي مسألة تعارض الأقوال، بل هي من المسائل التي تقع لمجتهدي الشريعة، ومن أشهر من وقع له ذلك: الإمام الشافعيُّ (رحمه الله) في قوليه الجديد والقديم ، وكذلك الإمام أحمد (رحمه الله) في تعدُّد الروايات عنه في بعض المسائل.

ولذا فقد بحث الأصوليُّون هذه المسألة، وذكروا حكمها وتعليل ما وقع للأيمّة من ذلك، كما بحثها من الجانب اللغويِّ ابن جنيٍّ، وقد بحثها عند ابن مالكٍ على وجه الخصوص الإمام الشاطبيُّ، ولتوجيه ظاهرة التعارض عند ابن مالكٍ وتعليله؛ سأقوم بعرضٍ موجزٍ لما قال به كلُّ فريقٍ من هؤلاء، واستثمار ذلك في التوجيه والتأصيل لتعليل هذه الظاهرة عند ابن مالكٍ، ولذا فقد أفردت كلّ واحدٍ بمبحث على النحو التالي:

المبحث الأوّل: توجيه الأصوليِّين.

نصّ الأصوليِّون على أنّه ليس للمجتهد أن يقول في مسألة واحدةٍ في وقتٍ واحدٍ قولين متضادّين.

وأجازوا أن يقول ذلك في وقتين.

واعتذروا عن قولي الشافعي الجديد والقديم؛ بأنّه قد تعارض عنده الدليلان فقال بمقتضاهما على شريطة الترجيح.

(١) المقاصد الشافية ٥ / ٢٩١.

ونصُّوا على أنّه إن عُلِمَ المتأخِّر من القولين؛ فالثاني مذهب ذلك المجتهد، وهل يكون ناسخًا للأوّل كما هو عند الأكثرين أو لا ؟؛ قولان.

وإن لم يُعلم الأسبق فالمذهب هو الأقرب من الأدّلة، أو من قواعد ذلك الإمام(١).

المبحث الثاني: توجيه ابن جنيٍّ.

وجّه ابن جنيٍّ مسألة التعارض بعدّة توجيهات ترجع إلى تنوّع صورها وتعدُّدها، وذلك على النحو التالي:

١- أن يكون أحد القولين مرسلاً والآخر معلّلاً؛ والمذهب هو الأخذ بالمعلّل(٢).

٢- أن يكون القولان غير معلّلين؛ «فينبغي حينئذ أن يُنظر إلى الأليق بالمذهب، والأجرى على قوانينه فيُجعل هو المراد المُعتزم منهما، ويُتأوّل الآخر إن أمكن»(٣).

٣- أن يكون العالم قد نصّ على أنّه قد رجع عن أحد القولين؛ «فيُعلم بذلك أن رأيه مستقرٌّ على ما أثبته، وأنّ القول الآخر مطّرح من رأيه»(٤).

٤- أن يكون أحد القولين متأخِّرًا عن الآخر؛ فيُعلم «أنّ الثاني هو ما اعتزمه، وأنّ قوله به انصراف منه عن القول الأوّل».

٥- ألاّ يُعلم تاريخ القولين، فالحكم هنا وجوب «سبر المذهبين، وإنعام الفحص عن حال القولين، فإن كان أحدهما أقوى من صاحبه وجب إحسان الظنّ بذلك العالم، وأن يُنسب إليه أنّ الأقوى منهما هو قوله الثاني الذي به يقول وله يعتقد ...، وإن تساوى القولان في القوّة وجب أن يُعتقد فيهما أنّهما رأيان له ،فإنّ الدواعي إلى تساويهما فيهما عند الباحث عنهما هي الدواعي التي دعت القائل بهما إلى أن اعتقد كلاًّ منهما»(٥).

(١) ينظر: شرح الكوكب المنير ٤ / ٤٩٢ - ٤٩٥. والمصادر التي في حواشيه.

(٢) ينظر: الخصائص ١ / ٢٠٠.

(٣) السابق ١ / ٢٠٣.

(٤) السابق ١ / ٢٠٥.

(٥) السابق. وينظر: الاقتراح ص ١٩٦ - ١٩٨.

وهذا التوجيه الأخير هو الواقع في كثيرٍ من مسائل التعارض عند المتقدِّمين، وغيرهم.

المبحث الثالث: توجيه الشاطبي للتعارض عند ابن مالكٍ.

عرض الشاطبيُّ لتعليل ظاهرة تعارض الأقوال عند ابن مالكٍ في عدّة مواضع من كتابه: "المقاصد الشافية"، وكان مجمل توجيهه لهذا التعارض يدور حول تعليلين:

١- أنّ ابن مالكٍ مجتهدٌ، «فهو في العربيّة متصدٍّ للاجتهاد، معلنٌ بمخالفة من لم ينهض دليله عنده»(١)، «و قد تختلف أقوال المجتهدين كثيراً بحسب الأوقات والأنظار»(٢).

وأنّه «قد يكون للعالم نظران في مسألة في زمانين؛ فيظهر له في وقتٍ بطلان ما ارتضاه وصحّحه في وقتٍ آخر، وتصحيح ما أبطله»(٣).

٢ – أنّه يمكن أن يكون في الألفيّة رأى خلاف ما رأى في التسهيل «لوجهٍ ظهر له، ودليلٍ عنّ له، وهذا من عادته فقد يرى هنا ما يرى في التسهيل خلافه»(٤).

وأنّه «لا نُكَّر في اختلاف قوله هنا(٥) وفي "التسهيل"؛ إذ قد يرى في وقت ما لا يراه في وقت آخر، بحسب اختلاف اجتهاده؛ لأنّه من أهل الاجتهاد»(٦).

وهو عائدٌ إلى التعليل الأوّل، وهو كالتفسير له.

---

(١) المقاصد الشافية ٢ / ١٠٧.
وينظر أيضاً: ٢ / ١٧١.
(٢) المقاصد الشافية ٣ / ١٢١.
وينظر أيضاً: ٢ / ٥٨٨.
(٣) السابق ٢ / ٤٣٠.
(٤) السابق ٣ / ٦١٧.
(٥) أي: في الألفيّة.
(٦) المقاصد الشافية ٤ / ٢٢٥

المبحث الرابع: توجيه التعارض عند ابن مالكٍ وتعليله تأصيلٌ وتأريخٌ.

ممّا تقدّم عرضه في المباحث السابقة يظهر أنّ ما علّل به الشاطبيُّ بلا شكٍّ هو الواقع عند ابن مالكٍ، وهو قريبٌ من التوجيه الأصوليِّ للمسألة.

وهو في الوقت نفسه قريب من توجيه ابن جنّي من وجوب سبر المذهبين، واعتماد أقوى القولين.

ولكنّ الذي فات الإمام الشاطبي هو النظر إلى الجانب التأريخيِّ في التعارض الحاصل في هذه الكتب الثلاثة لابن مالكٍ.

وهذا الجانب قد نبّه إليه ابن جنّي(١) بأنّه إذا عُلِمَ تاريخ القولين؛ فالمتأخّر منهما هو المعتمد، وهو كذلك منصوص قول الأصوليين كما تقدّم.

وأقول: إنّ ممّا يُلحق بمعرفه التاريخ: معرفه المتأخِّر من المتقدِّم من كتب النحويِّ الذي وقع في أقواله التعارض؛ لأنّه إذا عُلم المتأخِّر من كتبه كان المُثبت فيه ناسخًا لغيره، ورجوعًا عن القول السابق؛ إذ هو آخر اجتهاده.

وبناءً على ما سبق؛ ولمعرفة المتأخِّر من قولَي ابن مالكٍ في ما تقدّم من مسائل يجب النظر في تأريخ تأليفه لكتبه تلك.

وقد بحث "محقِّق التسهيل" مسألة الترتيب التأريخيِّ لتآليف ابن مالكٍ: "الكافية الشافية" و"الألفية" و" التسهيل"، وخلص إلى أنّ «الكافية أسبق الكتب الثلاثة تأليفًا، تليها في أغلب الظن خلاصتها الألفيّة، يليها التسهيل وشرحه»(٢).

وهذا القول له ما يؤيده من الواقع التأليفيِّ لهذه المصنفات، مع ما يسنده من الواقع التأريخيِّ حيث اخترمت المنيّة ابن مالكٍ قبل إتمامه شرح التسهيل.

(١) لعلّ من المناسب أن أنبّه إلى أنّ الشاطبيَّ (المقاصد ٥ / ٤٤١) قد اقتبس طرفًا من توجيه ابن جنّي لمسألة التعارض، ولكنّه لم يُعرِّج على هذا الجانب.

(٢) مقدّمة محقّق التسهيل ص ٨٠.

وبناءً على الترتيب التأريخيِّ لهذه المؤلفات يظهر بجلاء أن قول ابن مالكٍ في التسهيل وشرحه هو آخر قوليه، وهو آخر اجتهاداته.

ولعلّ ممّا يؤيد هذا قول السيوطيِّ: «لابن مالكٍ في النحو طريقةٌ سلكها بين طريقي البصريِّين والكوفيِّين؛ فإنّ مذهب الكوفيِّين القياس الشاذُّ، ومذهب البصريِّين اتِّباع التأويلات البعيدة التي خالفها الظاهر، وابن مالكٍ يحكم بوقوع ذلك من غير حكمٍ عليه لا بقياسٍ ولا تأويلٍ ...

قال ابن هشامٍ: وهذه الطريقة طريقة المحقِّقين، وهي أحسن الطريقتين»(١).

وهذه الطريقة التي أشار إليها السيوطيُّ تظهر بجلاءٍ في كتابي ابن مالك: التسهيل وشرحه.

وتأسيسًا على ما تقدّم فتعليل التعارض عند ابن مالكٍ هو ما علّل به الشاطبيُّ من كون ابن مالكٍ مجتهداً في هذا العلم، فلذا قد يختلف قوله من كتابٍ إلى كتابٍ آخر، وذلك لوجه ظهر له أو دليل عنّ له وقت تأليفه لأحد كتبه تلك.

ويمكن أن يُضاف لما علّل به الشاطبيُّ لظاهرة التعارض عند ابن مالكٍ في كتابيه (الألفيّة والتسهيل): أنّ ابن مالكٍ عندما ألّفَ الألفيّة أراد لها الاشتهار والذيوع والانتشار، ولذا لم يحرص فيها على بثِّ آرائه المخالفة لرأي الجمهور، أو المخالفة للمشهور من الأقوال في المسائل التي طرقها فيها.

وقد ألمّ الشاطبيُّ بهذا الأمر ـ وإن لم يُفصح عنه تمام الإفصاح ـ؛ فقد أشار له في عدّة مواضع؛ فقد صرّح بأنّ مقاصد الكتابين مختلفةٌ(٢).

وأنّ ابن مالكٍ «كثيراً ما يقف في هذا النظم مع مذهب سيبويه والجمهور، في مسائل يخالفها في التسهيل»(٣).

(١) الاقتراح ص ٢٠٨.

(٢) ينظر: المقاصد الشافية ١ / ٣١٦. وينظر: تقدمة ابن مالك لكتابيه: الألفيّة والتسهيل.

(٣) المقاصد الشافية ٧ / ٣٨.

بل نصّ على أنّ ابن مالكٍ ـ من وجهة نظره ـ كثيراً ما يُخالف التسهيل(١).

وقال عن النظم (الألفيّة): «وكثيراً ما تجده فيه ينزع إلى منازع التحقيق والتحصيل»(٢).

ولا شكّ أنّ هذا الصنيع من ابن مالكٍ كان أدعى إلى انتشار منظومته (الألفيّة)، بالإضافة إلى ما احتوته من ميزات في اللفظ، وسلاسة في النظم.

على أنّ هذا الأمر لا يغمط التسهيل مكانته؛ فهو الكتاب الذي باح فيه ابن مالكٍ بمكنون فكره، وأفصح فيه عن صريح رأيه غير مقلِّدٍ لرأي من سبقه؛ فهو بحقٍّ المنبع الثرُّ لاجتهادات ابن مالكٍ، ويُضاف له ما بسط به قولاً في شرحه.

ولذا كان التسهيل وشرحه من الناحية التأليفيّة والتأريخيّة آخر مصنفات هذا العَلم، وقوله فيهما هو آخر اجتهاده في هذا العِلم، وفيهما يظهر مدى تغيُّر الفكر النحويِّ لابن مالكٍ.

وبناءً على ما تقدّم؛ فلا يصحُّ وصف ما وقع في بعض المسائل لابن مالكٍ من تعارضٍ بأنّه " اضطرابٌ "، كما حصل من بعض شراح الألفية(٣)، ولعلّه من التأثر ببعض عبارات أبي حيان(٤) (غفر الله لنا ولهم).

وكان الأولى هو التماس العذر لهذا الإمام المجتهد ـ الذي خدم العربية خدمةً قلّ مثيلها ـ كما فعل الإمام الشاطبيُّ، وإن كان هو نفسه لم يسلم من استخدام هذا التعبير(٥).

ولعلّ هذا البحث (بمشيئة الله) يكون قد سلّط الضوء على هذه الظاهرة عند هذا الإمام المجتهد، وأضاء الطريق أمام السالكين والباحثين.

---

(١) ينظر: السابق ٩ / ٧٤.

(٢) السابق ٨ / ٥٠٩.

(٣) ينظر: توضيح المقاصد ١ / ١٤٥.

(٤) ينظر: منهج السالك ص ١و ١٨.

(٥) ينظر المقاصد الشافية ٢ / ٥١٨.

نتائج البحث:

من خلال استعراض ظاهرة التعارض عند ابن مالكٍ مسائل وتوجيهًا وتعليلاً، فقد توصّل البحث إلى جملة من النتائج ، وهي على النحو التالي:

١- لا يصحُّ نسبة التعارض إلى ابن مالكٍ في أيٍّ مسألة لم يكن نصُّ كلامه فيها متعارضًا ومتناقضًا.

٢- وقوع التعارض في آراء ابن مالكٍ بين كتبه: التسهيل وشرحه والألفية على وجه الخصوص في عدّة مسائل.

٣- عرض هذا البحث عشرين مسألة نحويّةً من مسائل التعارض المُحقّق، وهي التي تغيّر فيها اجتهاد ابن مالكٍ وفكره النحويُّ .

٤- هذه المسائل لا يصحُّ أن يُنسب لابن مالكٍ فيها فقط قوله في أحد الكتابين دون الآخر.

٥- لا يُعَدُّ من مسائل التعارض المُحقّق المسائل التي تندرج تحت الإطلاق والتقييد، أو ما كان عنه جوابٌ، أو ما كان التعارض احتمالاً، وليس بنصٍّ.

٦- يُعتذر لابن مالكٍ عن وقوع هذا التعارض بأعذار أهمُّها: أنّه مجتهدٌ ، وللمجتهد أن يغيّر رأيه، متى ما استبان له من الأدلّة ما يؤيِّد رأيه الجديد.

٧- لعلّ من أسباب تعارض آراء ابن مالكٍ في "الألفيّة" خاصةً مع كتابيه: التسهيل وشرحه ؛ هو رغبته في انتشارها، فلذا كان موافقًا للجمهور في كثيرٍ من مسائلها، وذلك على النقيض من كتابه: "التسهيل" الذي صرّح فيه برأيه الخاصِّ، ونصّ فيه على مخالفته أو موافقته لبعض النحاة أو الجمهور، وزاد هذا الأمر إيضاحًا في شرحه له.

٨- عند النظر في الترتيب التأريخيِّ لمصنّفات ابن مالكٍ يظهر أنّ التسهيل وشرحه كانا من آخر ماصنّف، ولذا فقوله فيهما هو آخر احتهادٍ له.

٩- كان قول ابن مالك في التسهيل وشرحه أعم وأوسع من قوله في الألفيّة في غالب المسائل التي عرضها البحث، وليس في جميعها.

والحمد لله أوّلاً وآخرًا، وصلاةً وسلامًا دائمين على نبيِّنا محمّدٍ، وآله، وصحبه، ومن تبعهم بإحسانٍ إلى يوم الدين.

المصادر والمراجع

١ – إتحاف ذوي الاستحقاق. ينظر: شرح ألفية ابن مالك في النحو والصرف المسمّى: إتحاف ذوي الاستحقاق ببعض مراد المرادي وزوائد أبي إسحاق.

٢– ارتشاف الضرب من لسان العرب: لأبي حيّانٍ، تحقيق: د. رجب عثمان محمد، مراجعة: د. رمضان عبد التواب، ط١، مكتبة الخانجي – القاهرة، ١٤١٨هـ– ١٩٨٨م.

٣– إصلاح الخلل الواقع في الجمل للزجاجي: لابن السيد البطليوسي، تحقيق: د.حمزة عبد الله النشرتي، ط١، دار المريخ – الرياض، ١٣٩٩هـ– ١٩٧٩م.

٤– الأصول في النحو:لابن السرّاج، تحقيق: د.عبد الحسين الفتلي، ط٣، مؤسسة الرسالة – بيروت، ١٤٠٨هـ– ١٩٨٨م.

٥– ألفيّة ابن مالكٍ في النحو والصرف: لابن مالكٍ، مكتبة طيبة – المدينة المنورة، ١٤١٠هـ– ١٩٩٠م.

٦– الاقتراح في علم أصول النحو: للسيوطيِّ، تحقيق: د. أحمد محمد قاسم، ط ١، مطبعة السعادة، ١٣٩٦هـ– ١٩٧٦م.

٧– الانتصار لسيبويه على المبرد: لابن ولاد، تحقيق: د.زهير عبد المحسن سلطان، ط ١، مؤسسة الرسالة – بيروت، ١٤١٦هـ– ١٩٩٦م.

٨– الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين: للأنباري، ومعه كتاب: «الانتصاف من الإنصاف» لمحمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية – بيروت، ١٤١٤هـ– ١٩٨٧م.

٩– أوضح المسالك إلى ألفيّة ابن مالكٍ: لابن هشامٍ الأنصاريِّ، ومعه: «مصباح السالك إلى أوضح المسالك»: لبركات يوسف هبود، راجعه وفهرسه: يوسف الشيخ البقاعي، دار الفكر – بيروت، ١٤١٤هـ– ١٩٩٤م.

١٠- البسيط في جمل الزجاجيٍّ: لابن أبي الربيع، تحقيق: د.عياد بن عيد الثبيتي، ط١، دار الغرب الإسلامي- بيروت، ١٤٠٧هـ- ١٩٨٦م.

١١- البهجة المرضية. ينظر: شرح السيوطيٍّ على ألفيّة ابن مالكٍ.

١٢- التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين: لأبي البقاء العكبري، تحقيق: د. عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، ط١، دار الغرب الإسلامي - بيروت، ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦م.

١٣- التذييل والتكميل في شرح التسهيل: لأبي حيّانٍ، تحقيق: د.حسن هنداوي، ط١، دار القلم - دمشق، ١٤١٨هـ- ١٩٩٧ م.

١٤- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد: لابن مالكٍ، تحقيق: محمد كامل بركات، دار الكاتب العربي، ١٣٨٧هـ- ١٩٦٧م.

١٥- التصريح بمضمون التوضيح: للشيخ: خالد الأزهري، تحقيق: د.عبد الفتاح بحيري إبراهيم، ط١، الزهراء للإعلام العربي، ١٤١٨هـ- ١٩٩٧م.

١٦- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك: للمراديٍّ، تحقيق: د.عبدالرحمن على سليمان، ط ٢ ، نشر مكتبة الكليّات الأزهريّة.

١٧- حاشية الخضريٍّ على شرح ابن عقيلٍ على ألفيّة ابن مالكٍ: للخضريٍّ، تعليق: تركي فرحان المصطفى، ط ١، دار الكتب العلميّة - بيروت، ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م .

١٨- الخصائص: لابن جني: تحقيق: محمد علي النجار ، ط٣، عالم الكتب - بيروت، ١٤٠٣هـ- ١٩٨٣م.

١٩- شرح الأشمونيٍّ: للأشمونيٍّ، مطبوع مع حاشية الصبّان، ومعه: شرح الشواهد للعينيٍّ، دار الفكر.

٢٠- شرح ألفيّة ابن مالكٍ: لابن الناظم، تحقيق: د.عبد الحميد السيد محمد عبدالحميد، دار الجيل - بيروت.

٢١- شرح ألفيّة ابن مالكٍ: للشارح الأندلسيٍّ (محمد بن أحمد بن علي بن جابر الهواريٍّ الأندلسيٍّ): تحقيق: د عبد الحميد السيد محمد عبد الحميد، ط١، المكتبة الأزهرية للتراث - القاهرة، ١٤٢٠ هـ - ٢٠٠٠ م.

- شرح ألفيّة ابن مالكٍ في النحو والصرف المسمّى: إتحاف ذوي الاستحقاق ببعض مراد المراديٍّ وزوائد أبي إسحاق: لابن غازي المكناسيٍّ، تحقيق: حسين عبدالمنعم بركات، ط ١، مكتبة الرشد - الرياض، ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م.

٢٢- شرح ألفيّة ابن معطي: لابن القوّاس، تحقيق: د.علي موسى الشوملي، ط١، مكتبة الخريجي - الرياض، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.

٢٣- شرح التسهيل: لابن مالكٍ، تحقيق: د.عبد الرحمن السيد ود. محمد بدوي المختون، ط١، هجر للطباعة، ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م.

٢٤- شرح جمل الزجاجي «الشرح الكبير»: لابن عصفورٍ، تحقيق: د.صاحب أبو جناح [مصوّرة].

٢٥- شرح الرضي على الكافية: للرضي، تصحيح وتعليق: يوسف حسن عمر، مطابع الشروق - بيروت، من منشورات جامعة بنغازي [مصوّرة].

- شرح السيوطيٍّ على ألفيّة ابن مالكٍ المُسمّى: البهجة المرضيّة: للسيوطيٍّ، تحقيق: علي سعيد الشينوي، ط١، منشورات كلية الدعوة الإسلاميّة ولجنة الحفاظ على التراث الإسلاميٍّ، الجماهريّة العظمى - طرابلس، ١٤٠٣هـ من وفاة الرسول ﷺ.

٢٦- شرح ابن عقيلٍ على ألفية ابن مالكٍ: لابن عقيلٍ، ومعه كتاب: منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيلٍ، لمحمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصريّة - بيروت، ١٤١٥هـ - ١٩٩٥م.

٢٧- شرح الكوكب المنير المسمى بمختصر التحرير أو المختبر المبتكر شرح المختصر

في أصول الفقه: لابن النجار، تحقيق: د. محمد الزحيلي ود. نزيه حماد، مكتبة العبيكان – الرياض ، ١٤١٨هـ – ١٩٩٧م .

٢٨– شرح المقدمة الجزولية الكبير: للشلوبين، تحقيق: د.تركي بن سهو بن نزال العتيبي، ط٢، مؤسسة الرسالة – بيروت، ١٤١٤هـ – ١٩٩٤م.

٢٩– شرح المكوديّ على ألفيّة ابن مالكٍ في النحو والصرف: للمكوديٍّ، تحقيق: د. عبدالحميد هنداوي، ط ١، المكتبة العصرية – بيروت، ١٤٢٢هـ – ٢٠٠١ م.

٣٠– الكتاب: لسيبويه، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، ط٣، مكتبة الخانجي– القاهرة، ١٤٠٨هـ – ١٩٨٨م .

٣١– لسان العرب: لابن منظور، تصحيح: أمين محمد عبد الوهاب ومحمد الصادق العبيدي، ط٢، دار إحياء التراث العربي ومؤسسة التاريخ العربي – بيروت، ١٤١٧هـ – ١٩٩٧م .

٣٢– المساعد على تسهيل الفوائد: لابن عقيلٍ، تحقيق: د. محمد كامل بركات، دار الفكر – دمشق، ١٤٠٠هـ – ١٩٨٠م .

٣٣– مغني اللبيب عن كتب الأعاريب: لابن هشام، تحقيق: د. مازن المبارك ومحمد علي حمد الله، راجعه: سعيد الأفغاني، ط١، دار الفكر – بيروت، ١٤١٢هـ – ١٩٩٢م .

٣٤– المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية: للشاطبيٍّ، تحقيق: د. عبدالرحمن بن سليمان العثيمين، وآخرين، ط١، مطبوعات معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلاميٍّ، جامعة أم القرى – مكّة المكرّمة، ١٤٢٧هـ – ٢٠٠٧م.

٣٥– المقتضب: للمبرد، تحقيق: محمد عبد الخالق عظيمة، عالم الكتب – بيروت.

٣٦- المنصف من الكلام على مغني ابن هشام، للشمنّيٍ وبهامشه: شرح الدماميني على المغني، المطبعة البهيّة – مصر.

٣٧- منهج السالك في الكلام على ألفيّة ابن مالكٍ: لأبي حيّانٍ، تحقيق: سيدني كلازر، مطبوع على الآلة الكاتبة من قبل الجمعية الأمريكية الشرقية في مدينة نيوهافن في ولاية كونيكت، ١٩٤٧م.

٣٨- النكت على الألفيّة والكافية والشذور والنزهة: للسيوطي، تحقيق: د. فاخر جبر مطر، ط ١، دار الكتب العلميّة – بيروت، ١٤٢٨ هـ – ٢٠٠٧ م.

٣٩- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع: للسيوطي، تحقيق: عبد السلام هارون، ود.عبد العال سالم مكرم (في الجزء الأول، وانفرد الأخير بتحقيق بقية الأجزاء)، ط٢، مؤسسة الرسالة- بيروت ، ١٤٠٧هـ – ١٩٨٧م، ساعدت جامعة الكويت على نشره.